الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.342

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٤٢**

الجمعة ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دروبنياك . . . . . (كرواتيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠

البند ٦ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير هيئة نزع السلاح إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف تواصل اللجنة النظر في البند ٦ من جدول الأعمال بغية اعتماد تقارير الهيئات الفرعية بموجب البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال، فضلا عن مشروع تقرير اللجنة، على النحو الوارد في الوثائق A/CN.10/2014/CRP.2 و A/CN.10/2014/CRP.3 و A/CN.10/2014/CRP.4، التي جرى تعميمها. سوف يكون هناك تعديل شفوي على واحدة من هذه الوثائق الثلاث. وبعد ذلك، ستستمع الهيئة إلى بيانات ختامية من الوفود.

للشروع في عملية النظر في تقارير الهيئات الفرعية عن فرادى بنود جدول الأعمال واعتماد هذه التقارير، أعطي الكلمة لرئيس كل فريق من الفريقين العاملين لكي يعرض تقرير فريقه.

أعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق العامل الأول المعني بالبند ٤ من جدول الأعمال، ”توصيات من أجل بلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“ ليعرض تقرير فريقه العامل الوارد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.3.

السيد السديري (المملكة العربية السعودية)، رئيس الفريق العامل الأول: يسرني أن أقدم تقرير الفريق العامل الأول بشأن البند ٤ من جدول الأعمال.

في الجلسة العامة ٣٣٧ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أقرت هيئة نزع السلاح جدول أعمالها للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤، وقررت أن تحيل إلى الفريق العامل الأول البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون ”توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“.

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، عقد الفريق العامل برئاسة وفد المملكة العربية السعودية ٨ جلسات في الفترة من ٩ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. واضطلع فرع شؤون نزع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

السلاح والسلام التابع لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بدور أمانة الفريق العامل. وعمل مكتب شؤون نزع السلاح بوصفه مستشاراً للفريق العامل.

عقد الفريق العامل مناقشات مستفيضة بشأن البند ٤ من جدول الأعمال. وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل، عممت ورقة العمل الأولى المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، التي شكلت أساس المناقشات. وفي الجلستين الثانية والثالثة المعقودتين في ١١ نيسان/أبريل، تبادلت الوفود الآراء وقدمت مقترحات متنوعة بشأن الورقة المقدمة مني والمؤرخة ١٠ نيسان/أبريل. وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، تبادلت الوفود الآراء وقدمت مقترحات متنوعة بشأن الورقة المنقحة المقدمة مني بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل. وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل، تبادلت الوفود الآراء وقدمت مقترحات متنوعة بشأن الورقة المنقحة المقدمة من الرئيس المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل. وفي الجلستين السادسة والسابعة، المعقودتين في ٢٢ نيسان/أبريل، تبادلت الوفود الآراء وقدمت مقترحات متنوعة بشأن ورقة العمل المقدمة مني والمؤرخة ١٧ نيسان/أبريل. وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، عممت ورقة العمل المنقحة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل.

وعقب المناقشات التي جرت في الفريق العامل، خلصت إلى أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن ورقة العمل الأخيرة، وقررت تعميمها على مسؤوليتي الشخصية ودون المساس بمواقف أي وفد من الوفود.

كما عُرضت على الفريق العامل الأول الوثائق التالية: ثلاث أوراق مقدمة مني – ورقة مقدمة من حركة عدم الانحياز؛ وورقة مقدمة من جمهورية العراق باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية؛ وورقة مقدمة من المكسيك. وقد أعرب الفريق العامل الأول، أو بالأحرى معظم أعضاء الفريق، عن تقديره لي وللأمانة العامة.

وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ٢٤ نيسان/أبريل، نظر الفريق العامل في تقريره بشأن البند ٤ من جدول الأعمال واعتمده بتوافق الآراء. وقرر الفريق العامل أيضا إتاحة الوثائق المدرجة في الفقرة ١١ من هذا التقرير للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حيث أنه لا يوجد أي تعقيب، سأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد تقرير الفريق العامل الأول بشأن البند ٤ من جدول الأعمال، حسبما ورد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.3.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن ننتقل إلى تقرير الفريق العامل الثاني بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون ”تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، حسبما يرد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.4. أعطي الكلمة لرئيس الفريق العامل الثاني لعرض تقرير الفريق العامل الثاني.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): رئيس الفريق العامل الثاني: يشرفني أن أعرض تقرير الفريق العامل الثاني. بداية، أود أن أشكر أعضاء هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح على ثقتهم في لترؤس مداولات ذلك الفريق العامل المهم.

تناول الفريق العامل الثاني البند ٥ من جدول الأعمال، المعنون ”تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، وعقد عدة جلسات في الفترة من ١٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل. وعمل الفريق العامل جاهداً من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات محددة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. واستندت مداولاتنا في دورة هذا العام إلى ورقة العمل من دورة العام الماضي. وخلال جلسات الفريق، عقدت مداولات بناءة واستطعنا بلورة تفاهم مشترك بشأن عدد من

المسائل. وكان من دواعي سروري أننا نحرز تقدماً بشأن أهداف تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية والاعتبارات العامة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. واتفقنا أيضا على عدد من التوصيات المحددة. ولكن لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل، كالدور الرئيسي لتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، على سبيل المثال.

وأعتقد أننا أنجزنا ولايتنا التداولية، ولكن لم نتمكن، للأسف، من الخروج بتوصيات. إلا أننا كنا قريبين من ذلك.

وأود أن أشكر الرئيس على دعمه لي وجهوده الدؤوبة من أجل بناء توافق في الآراء بين الوفود. وأود أيضا أن أشكر أمينة الفريق العامل الثاني، السيدة كريستا جايلز، وفريقها، والسيد هيديكي متسونو، من مكتب شؤون نزع السلاح، على مساعدته المقتدرة جداً.

أود كثيراً أن أشكر كل الوفود في الفريق العامل على المشاركة البناءة في المداولات والنبرة التي سادت في فريقنا العامل. لقد سررت حقاً برئاسة الفريق العامل. وأعتقد أننا حققنا نتائج بشأن عدد من المواضيع التي يمكن أن تكون أساساً جيداً للعمل في هيئة نزع السلاح في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حيث أنه لا يوجد أي تعقيب، سأعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد تقرير الفريق العامل الثاني بشأن البند ٥ من جدول الأعمال، حسبما ورد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.4.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد أن اعتُمدت جميع تقارير الهيئات الفرعية التابعة للهيئة، وأود أن أشكر رئيسي الفريقين العاملين على جهودهما الدؤوبة وتفانيهما. والهيئة ممتنة بشدة لهما على ريادتهما الفعالة في توجيه المداولات بشأن هذه القضايا المعقدة للغاية. وأشكرهما على عملهما لا في هذا العام فحسب، ولكن خلال دورة السنوات الثلاث أيضاً. وأنا شخصياً أشكرهما على ماقدماه من مساعدة وتعاون. ومرة أخرى، أحييهما على عملهما.

نبدأ الآن نظرنا في مشروع تقرير هيئة نزع السلاح، حسبما يرد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.2، بصيغته المعدلة شفوياً قبل نصف ساعة. يسرني أن أعطي الكلمة لمقرر الهيئة، السيد بيتر فينكلر، ممثل ألمانيا، لعرض مشروع تقرير الهيئة.

السيد فينكلر (ألمانيا)، مقرر الهيئة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض على هيئة نزع السلاح مشروع تقرير الهيئة بشأن دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٤، حسبما يرد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.2.

ويتألف مشروع التقرير من أربعة فصول هي: المقدمة، وتنظيم الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤ وعملها، والوثائق والاستنتاجات والتوصيات.

وكما جرت عليه العادة، فإن التقرير النهائي هو وصف وقائعي لأعمال الهيئة وإجراءاتها أثناء الدورة. ويتألف الجزء الموضوعي من تقريري الفريقين العاملين اللذين اعتمدتهما الهيئة للتو واللذين يشكلان جزءا من التقرير الحالي.

و لم تعقد الهيئة أية اجتماعات موازية. وبالنظر إلى الولاية التداولية للهيئة، فقد أسهمت جميع المقترحات الشفوية والخطية المقدمة في تعزيز أهداف الفريقين إلى حد كبير. وقد تشرّفتُ بأن أتابع عن كثب الجهود الحثيثة التي بذلها رئيسا الفريقين العاملين والوفود بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بنود جدول الأعمال المواضيعية. وقد شعرت بأن تلك المداولات والمفاوضات قد ساعدت على تضييق الفجوة بين المواقف. بيد أن التوصل إلى توافق في الآراء لم يتحقق مرة أخرى. وعليه، لم يتمكن الفريقان العاملان من تقديم توصيات ملموسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إنه لشرف كبير لي أن أكون مقررا لهذه الدورة، وأن أعمل على وجه الخصوص، تحت القيادة المقتدرة لرئيسنا، السفير فلاديمير دروبنياك.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للسيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح، على المشورة والدعم اللذين قدمهما مكتبها إلى المكتب والدول الأعضاء على حد سواء. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الصادق للسيد تيغيغنيوورك غيتو، وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، على التنظيم الممتاز والخدمات التي قدمها لجلسات الهيئة.

وأود أن أثني على جميع أعضاء الأمانة العامة، على جهودهم الدؤوبة ومساعدتهم الطيبة. وبهذه الملاحظات الموجزة، أوصي بأن تعتمد الهيئة مشروع التقرير، على النحو الوارد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.2

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سننظر الآن في مشروع تقرير الهيئة. ويقتضي النظام الداخلي أن ننظر في الوثيقة فصلا فصلا. وما لم تكن هناك أي تعليقات على الفقرة ١ من الفصل الأول المعنون ''مقدمة''، سأعتبر أن الهيئة ترغب في أن تعتمد الفقرة ١.

اعتمدت الفقرة ١.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أنه لا توجد تعليقات على الفصل الثاني المعنون ''تنظيم الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٤ وعملها'' الفقرات من ٢ إلى ١٢، سأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد تلك الفقرات.

اعتمدت الفقرات من ٢ إلى ١٢.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى الفقرتين ١٣ و ١٤ من الفصل الثالث، المعنون ''الوثائق'' بصيغتهما المنقحة شفويا. وبما أنه لا توجد أية تعليقات أخرى، فسأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد الفصل الثالث، الفقرتين ١٣ و ١٤ بصيغتهما المعدلة شفويا.

اعتمدت الفقرتان ١٣ و ١٤ بصيغتهما المنقحة شفويا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نظرا لعدم وجود أي ملاحظات على الفصل الرابع، ''الاستنتاجات والتوصيات'' الفقرات من ١٥ إلى ١٧، سأعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد تلك الفقرات.

اعتمدت الفقرات من ١٥ إلى ١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أننا اعتمدنا جميع الفقرات الواردة في مشروع تقرير الهيئة، هل لي أن أعتبر أن الهيئة ترغب في اعتماد مشروع تقرير الهيئة في مجموعه، كما يرد في الوثيقة A/CN.10/2014/CRP.2 بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع التقرير بصيغته المنقحة شفويا.

البيانات الختامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أعطي الكلمة الآن إلى السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

السيدة كين (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن ترحيبي العميق بإتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، وإن كان ذلك في جلستها العامة الختامية، إذ كنت على سفر في بعثة رسمية في بداية الدورة.

لقد أتيت إلى الهيئة اليوم لكي أقول إنه لا يمكنني أن أخفي شعوري بالأسف وخيبة الأمل من عدم تمكن الهيئة من التوصل إلى اتفاق بشأن الوثائق الختامية. وكنت آمل أن يفضي تزايد الاعتراف في جميع أنحاء العالم بفداحة الخطر في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار – وهو الذي كان ملهما للنداءات المتكررة إلى اتخاذ إجراءات في السنوات الأخيرة – إلى اختتام

إيجابي لدورة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ ومن دواعي الأسف أن الجهود التي تبذلها الهيئة لم تكلل بالنجاح حتى الآن في صياغة توصيات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، أو في اتخاذ تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

ومع ذلك، فإنه لا يمكنني المغالاة في تقديري للسفير دروبنياك على قيادته القديرة ومشاركته البناءة للغاية بصفته رئيس الهيئة في هذه الدورة. وأود أيضا أن أشكر رئيسي الفريقين العاملين، السيد السديري والسيد لانغلاند، على التزامهما بالعملية التداولية والجهود التي بذلاها في وضع قائمة من التوصيات فيما يتعلق ببندي جدول الأعمال على التوالي.

ولا ريب أن كلا الرئيسين قد ساعدا على تعزيز الحوار البنّاء – وهو الغرض النهائي من هذه الهيئة التداولية. وأود أن أشيد بهما لالتزامهما بعملية المدوالات، ولسعيهما بلا كلل إلى تنفيذ ولايتيهما. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء الهيئة، لما بذلوه من جهود بهدف التوصل إلى نتيجة إيجابية، على الرغم من عدم تمكن أي من الفريقين العاملين من التوصل إلى توافق في الآراء في نهاية المطاف.

وأرى أن هذه الهيئة قد أضاعت فرصة مواتية للاستفادة من التطورات الإيجابية التي حدثت خلال العام الماضي، ولتوجيه رسالة واضحة مفادها أن فترة الركود التي أثّرت سلبا على مناقشة مواضيع نزع السلاح قد انتهت. كان من شأن رسالة كهذه أن تحفز أيضا تحقيق تقدم في محافل نزع السلاح الأخرى. وبدلا من ذلك، فإن ومع عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن البنود المعروضة على الهيئة، فإن نتائج هذه الدورة هي إضافة إلى السجل غير المرضي للهيئة على مدى السنوات الأخيرة. وإن عدم التوصل مرة أخرى إلى نتائج في نهاية دورة أخرى، إنما يشكل اختبارا آخر لمصداقية الهيئة. وقد وصلنا هنا إلى مفترق طريق، وقد حان الوقت للنظر مرة أخرى عن كثب في أساليب عمل الهيئة.

ومع ذلك، يجب ألا نسمح لهذه الانتكاسة بأن تقوض جهودنا الجماعية الهادفة إلى النهوض بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا ندرك أن الطريق سيكون صعبا. ويجب أن نتصدى للتحديات المقبلة بروح من التعاون – وليس المواجهة – مسترشدين في ذلك بقيمنا المشتركة. وإنني على ثقة بأن الجهود ستتواصل من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وإنني على ثقة أيضا باستمرار الجهود فيما يتعلق باتخاذ التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، إذ أن اعتماد تدابير من هذا القبيل سيسهم في الحد من أسباب عدم الثقة والخوف والتوتر والأعمال العدائية، بل قد يسهم في القضاء عليها.

وكما ذكر نائب الأمين العام في بداية هذه الدورة ”وما زال من الممكن أن يكون ٢٠١٤ عاما يكتب فيه النجاح لبناة الجسور من الدبلوماسيين في هذا العالم“ (A/CN.10/PV.337، صفحة ٢). وهذه هي على وجه التحديد المهارات التي ستشتد الحاجة إليها في الأسبوع القادم، حين تجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمناسبة انعقاد دورة هذا العام للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. وهناك الكثير من المصالح المشتركة والمثل العليا في هذه القاعة اليوم. ولنواصل بناء الجسور حيثما كان ذلك ممكنا، مع إطفاء النيران والتوترات حين يجب علينا ذلك.

دعونا لا نتخلى أبدا عن البحث عن سبل للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كين على بيانها الهام.

وسأدلي الآن ببيان ختامي موجز بصفتي رئيس الهيئة.

أود، أولا وقبل كل شيء، أن أشكر جميع المشاركين على كل ما أدّوه من عمل قيّم وإسهامات ودعم للرئيس. في

نهاية المطاف، فإننا لم نحقق بعد هدفنا النهائي، غير أننا بذلنا جميعا جهدا كبيرا، واقتربنا جدا من تحقيقه. وعليه، فإنه يمكنني القول بثقة أننا تمكنّا من عقد دورة جيدة، بيد أننا لم نتمكن من اعتماد توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا من وضع تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. ويقينا فإننا نأسف لأن تكون هذه هي النتيجة. غير أنه ليس بوسع أي من كان القول بأننا لم نستثمر جهودا كبيرة في تلك العملية.

فقد تسنى لنا إجراء مناقشة مفتوحة ومستفيضة، بعزم قوي على التوصل أخيرا إلى نتائج ملموسة بعد كل هذه السنوات الطوال. وشهدت الأسابيع الثلاثة الماضية مشاركة قيّمة شاملة ومتعددة الأطراف. وينبغي ألا يقاس عدم نجاحنا بالنسبة إلى جهودنا الجماعية، بل ينبغي أن يُنظر إليه في السياق الأوسع لتعقد العلاقات الدولية المعاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القواعد المحددة التي تعمل في إطارها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وخصوصا قاعدة اتخاذ القرارات على أساس من توافق الآراء، لم تساعد على تيسير عملنا.

وربما يقول البعض أن الهيئة قد قطعت شوطا أبعد في أعمالها هذا العام من أي وقت مضى في هذا القرن. وفي حين أننا قطعنا شوطا بعيدا بالفعل، فإننا لم نفعل ذلك بما فيه الكفاية بعد. ومع ذلك، آمل أن يرسي عملنا أساسا صلبا لاجتماعات ونظر الهيئة في المستقبل، وأن يوفر على الأقل قدرا من الإسهام في عمل آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ولا ريب أن مداولاتنا قد أتاحت لنا فهما أفضل لمواقف كل منا، علاوة على تعميق إدراكنا للعناصر المحورية لجدول الأعمال. ومن وجهة النظر هذه، فإن الأسابيع الثلاثة الماضية لم تذهب سدى. فقد أكدت دورتنا على وجود اهتمام قوي بجدول أعمال نزع السلاح بين الدول الأعضاء. ويجب الإشارة إلى أن الكثيرين قد أبدوا استعدادا لتبني نهج عملي من شأنه أن يحقق الهدف المشترك، على الرغم من الاختلافات في المواقف والسياسات الوطنية. وقد تلمّستُ شعورا مشتركا بين الجميع يتمثل في ضرورة استعادة المصداقية والفعالية إلى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، كي يتسنى لها الاضطلاع بدورها مرة أخرى، على النحو الذي بيّنه أحد الممثلين بصورة مفصّلة.

ويثير عجزنا مرة أخرى عن الوصول إلى نتيجة، بالرغم من كل المساعي التي بذلناها، والمرونة التي تحلينا بها، بعض الأسئلة: هل باستطاعتنا أن نواصل أداء أعمال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على النحو الدارج المعتاد؟ هل ما زال ممكنا الوصول إلى أي نتيجة في نهاية المطاف، في ظل قواعد المشاركة المعمول بها حاليا؟ وهل ينبغي لنا أن نقلّص جدول الأعمال السنوي، مع التركيز على مواضيع محددة؟ ليس باستطاعتي اليوم أن أقدم إجابات عن هذه الأسئلة، غير أنني أرى أننا قد بلغنا مدى أصبح من الضروري معه إجراء مناقشة جدية وشاملة بشأن هذه المسائل.

لقد قال سلفي، الممثل الدائم لمالطة، في سياق ملاحظاته الختامية في عام ٢٠١٣، إنه يجب علينا استعادة الشعور المشترك بوحدة الهدف إلى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتكتسي تلك الكلمات أهمية بالغة اليوم إن لم تكن كذلك قبل عام مضى. وبهذه العبارات أختتم ملاحظاتي، وأتوجه بالشكر الجزيل لجميع الأعضاء مرة أخرى على دعمهم القيّم.

تستمع الهيئة الآن إلى البيانات الختامية التي ستدلي بها الوفود.

السيدة إسبينوثا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، نيابة عن إكوادور، على الطريقة التي أدرتم بها مداولات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على مدى ثلاثة أسابيع، وعلى إتاحة الفرصة لي

للتكلم هذا الصباح. وأعرب أيضا عن تقديري للجهود التي بذلها رئيسا الفريقين العاملين.

ويدل حضوري هنا على الأهمية التي توليها حكومة الرئيس رافائيل كوريا لأهداف وأغراض هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وعملها. بالنسبة لبلدي، فإن البندين المدرجين في جدول أعمال دورة السنوات الثلاث للهيئة هذه –''توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية'' و ''التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية'' – يكتسيان أهمية خاصة على النحو الوارد في دستور بلدنا وفي إطارنا القانوني، فضلا عن الإجراءات الملموسة التي اتخذتها دولة إكوادور.

لقد أعلن دستورنا الوطني أن إقليمنا الوطني يشكّل منطقة سلام، ويكفل للمواطنين العيش في بيئة صحية. وفي هذا الإطار، ترفض إكوادور وتدين مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل على وجه الأرض. وترى أن استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها إنما هو جريمة ضد الطبيعة والإنسانية على حد سواء.

يؤيد بلدي – بوصفه طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – الركائز الثلاث التي تمثّل الأساس الذي يقوم عليه ذلك النظام: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، وكفالة حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتتسم تلك الركائز الثلاث بالأهمية المتكافئة، فضلا عن أنها تؤازر بعضها بعضا.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أنه – حتى في سياق مداولات الهيئة – قد أعطيت الأولوية للشواغل المتعلقة بخطر الانتشار الأفقي لتلك الأسلحة – وهي الشواغل نفسها التي أعرب بلدي عن شعوره بالقلق إزاءها تاريخيا – إلى جانب أنه ليس هناك سيطرة على الانتشار الرأسي لتلك لأسلحة، وكأن معاهدة عدم الانتشار لم تكفل للدول الحائزة للأسلحة النووية تلك الحيازة فحسب، بل كفلت لها أيضا الحق في تطوير الأسلحة نفسها وجعلها أكثر فعالية وأشد فتكا.

وإذا أضفنا ذلك كله إلى المعارضة التي تبديها – للأسف – بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى المشمولة في إطار ما يسمى المظلات النووية لعملية إجراء تحليل أعمق لتدابير نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، فإنه سيكون بوسعنا أن نرى نحن وبقية شعوب العالم أن نزع السلاح النووي – الذي يندرج في إطار الالتزامات المنصوص عليها بموجب معاهدة عدم الانتشار – ليس أولوية حقيقية بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية. وذلك هو الحال بالرغم من أن الجمعية العامة قد أعلنت بالإجماع، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، أن نزع تلك الأسلحة أولوية.

إن بلدي ليس مستعدا لأن يعتبر نزع السلاح النووي العام والكامل مجرد وهم لا أكثر. وعليه، فإننا نكرر تأييدنا لأن يشرع المجتمع الدولي، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة عالمية ملزمة قانونا، تحظر تطوير الأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها أو التهديد باستخدامها.

وتعتز إكوادور بأنها كانت طرفا منذ البداية في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ولذلك السبب، فإننا نؤيد إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وخصوصا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونأسف للتأخير غير المبرر في عقد المؤتمر المعني بإنشاء هذه المنطقة، وبالتالي، فإننا نجدد دعوتنا إلى عقده في أقرب وقت ممكن. وترى إكوادور أنه ينبغي عقده هذا العام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، فلا بد لي أن أنوه إلى التقدم الكبير الذي أحرزناه مع البلدان المجاورة لنا، بما في ذلك كولومبيا وبيرو.

فقد تمكنّا – مع كولومبيا – من وضع آليات التنسيق والتعاون مع الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية لكلا بلدينا. وأنشأنا – تحقيقا لتلك الغاية – آليات للاتصال المستمر على جميع المستويات، بدءا من القيادات العسكرية العليا، فضلا عن الاستمرار في وضع وتطوير خطط العمل المدني لمناطق حدود بلدينا.

وبين آليات تعاوننا مع بيرو، ألاحظ باعتزاز خاص عملية إزالة الألغام للأغراض الإنسانية التي أجراها فريق ثنائي على طول حدودنا المشتركة، الأمر الذي نتوقع أن يكتمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي نتيح الدروس المستفادة منه للمجتمع الدولي باعتبارها نموذجا لما يمكن تحقيقه بفضل التعاون في المنطقة.

كما أننا نخلق فرصا جديدة للتكامل، مثل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كانت تشكل أولوية حكومة الرئيس كوريا في المساعدة على تحقيق حلم آبائنا المؤسسين. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بالإعلان الأخير الصادر عن رؤساء دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر قمة الجماعة في هافانا في كانون الثاني/يناير، الذي وقعوا فيه على إعلان من أجل السلام بوصفه جزءا من الالتزام السياسي المستمر بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، الرامي إلى منع استعمال الأسلحة والتهديد باستعمال القوة في المنطقة إلى الأبد، رغبة أعربت عنها جميع شعوبنا.

وعلى مستوى أمريكا الجنوبية، كان بلدي من المشجعين الرئيسيين لإنشاء اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي يقع مقر أمانته العامة في كيتو. وها قد أحرزنا تقدما في التدابير الملموسة لبناء الثقة، بما في ذلك مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع. وفي واقع الأمر يعد المجلس واحدا من دوافع التكامل في أمريكا الجنوبية من خلال ما له من دينامية وتنمية للمواضيع الاستراتيجية المختلفة في المنطقة. ويهدف هذا الهيكل الدفاعي الإقليمي الجديد إلى النهوض ببناء رؤية مشتركة للدفاع الإقليمي، وفقا للبيان الذي أدلى به رؤساء دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية الذي تم توقيعه في باراماريبو في آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، يعمل مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع على تحديات الدفاع الإقليمية، مثل الدفاع عن الفضاء الإلكتروني، وحماية مواردنا الطبيعية والاستراتيجية، والتعاون في مجال صناعة الدفاع، وفي تدريب وبناء قدرات المدنيين والعسكريين من خلال كلية الدفاع في أمريكا الجنوبية التي أنشأها بلدي مؤخرا، الذي عرض استضافة مقرها في كيتو.

وفي الاجتماع الخامس لوزراء مجلس أمريكا الجنوبية للدفاع، الذي عقد في باراماريبو في شباط/فبراير، تم تقديم دراسة موحدة عن الإنفاق على الدفاع للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، ترمي إلى إنشاء آلية وحيدة للإبلاغ عن الشفافية للمنطقة. وإنه لإنجاز من جانب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن تساعد على تعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة في أمريكا الجنوبية خلال بضع سنوات فقط من إنشاء المنظمة. وفيما عدا ذلك، هناك مبادرة أخرى تعززها إكوادور وهي إنشاء نظام شامل للصناعات الدفاعية من شأنه تمكين الدول الأعضاء من الاطلاع على المنتجات المقدمة من صناعاتها، فضلا عن مشاريع البحث التي يجري تطويرها لإيجاد أوجه تآزر وتعاون. كما سنعقد هذا العام مؤتمرا رفيع المستوى بشأن التفكير الاستراتيجي في المنطقة، يرمي إلى إيجاد رؤية مشتركة للدفاع الإقليمي.

وفي الختام، لا يمكن لبلدي سوى أن يأسف من أنه في هذه المناسبة لم تتمكن هيئة نزع السلاح لمرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات. من الناحية التاريخية، كانت الهيئة قد تمكنت من الاتفاق على وثائق بتوافق الآراء، مثل الوثائق المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي، أود أن أذكر، قد صيغت في إطار فريق عامل برئاسة إكوادور. يبين هذا أنه عن طريق الإرادة السياسية الكافية لخدمة المصالح المشتركة من الممكن التوصل إلى اتفاق.

وينبغي ألا يدفعنا فشل هذا النموذج الجديد إلى محاولة السعي إلى إجراء إصلاحات جزئية في آلية الجمعية العامة لنزع السلاح. وفي رأي إكوادور، فإن أي إصلاح لهذه الآلية ينبغي بالضرورة أن يمر بنجاح بدورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح ليتسنى لنا تحديد وضعنا الراهن وما نريد أن نصل إليه. ولم يتوقف بلدي، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في حركة عدم الانحياز، عن الدعوة إلى هذا، ونأمل أن نرى نتائج في أقرب وقت ممكن.

ويكرر بلدي، وهو بلد ينعم بالسلام، على النحو المنصوص عليه في دستوره، ضمن المنطقة الإقليمية للسلام التي أعلنها مؤخرا رؤساء الدول والحكومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا، التزامه المستمر بتحقيق السلام ونزع السلاح. ونحن على اقتناع راسخ أنه بالحسم السياسي والالتزام بالحياة المتكاملة للطبيعة والبشرية جمعاء، يمكننا جميعا أن نشارك معا من أجل تحقيق عالم خال من النزاع ترغب فيه جميع شعوبنا.

السيد أندرياشين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود وفدي بداية أن يشكركم، سيدي، على إسهامكم في عمل هيئة نزع السلاح خلال هذه الدورة. ويعرب الوفد الروسي عن عظيم تقديره لروحكم المهنية، ويدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى الحوار البناء في محفلنا. ونتمنى لكم كل النجاح في عملكم في المستقبل. كما نود أن نشكر رؤساء الأفرقة العاملة خصيصا على ما بذلوه من جهود مضنية والتركيز على النتائج الإيجابية. كما نود أن نشكر أمانة الهيئة على ما قدمته من مساعدة قيمة في القيام بعملنا.

وبالنظر إلى أهمية المناقشات الجارية بشأن مسألة الفضاء الخارجي باعتباره منطقة خالية من الأسلحة النووية، فقد أعدت أرمينيا، وبيلاروس، وجمهورية الصين الشعبية، وروسيا، وطاجيكستان، وفنزويلا، وقيرغيزستان، بدعم من باكستان، وثيقة مناقشة بشأن تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية مع التركيز بوجه خاص على الفضاء الخارجي، الأمر الذي آمل أن يتم تعميمه على جميع المشاركين في هذه القاعة. والوثيقة ذات طبيعة إعلامية حصريا، تم إعدادها، كما قلت، لتغذية أفكارنا. والهدف من ذلك هو التركيز على اهتمام المجتمع الدولي بمسألة الفضاء الخارجي. وندعو جميع الدول إلى النظر في الأفكار الواردة في الوثيقة، وأن تراها كخطوة أولى نحو إجراء المزيد من المناقشات الممكنة بشأن المسألة في إطار هيئة نزع السلاح. ونحن على استعداد للنظر في أي مقترحات، ونأمل أن يكون لدينا المزيد من التعاون المثمر مع جميع الدول الأعضاء في هذا المحفل.

كما نود أن نشكر جميع الدول المتفقة معنا في الرأي على ما تقدمه من مساعدة للوثيقة خلال هذه الدورة.

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي، على قيادتكم. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لرئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني، السفيرين نايف بن بندر السديري سفير المملكة العربية السعودية، وكنوت لانغلاند سفير النرويج، على جهودهما المضنية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لجميع الوفود على مشاركتهم النشطة والبناءة.

ونتشاطر الشعور بخيبة الأمل، ولكننا لا نشعر بالدهشة. لقد عقدنا دورة جيدة، أجرينا فيها مناقشات بشأن المسائل الموضوعية. وكنا قريبين جدا من تحقيق نتيجة ناجحة، ولكننا أضعنا الفرصة من جديد. ولم نغتنم فرصة محاولة تحقيق نجاح بسيط كان بوسعه تمكين هيئة نزع السلاح من بدء الدورة القادمة بروح مختلفة. وفي هذا الصدد، نتفق مع ما قاله نائب الأمين العام في بيانه الاستهلالي في هذه الدورة الموضوعية، عندما أعرب عن أمله في أن تخلق بداية حلقة جديدة في عام ٢٠١٥ أملا جديدا وأن تقودنا بعيدا عن المأزق الحالي.

ومرة أخرى، نرى أنه من المهم أن نذكر أنفسنا بأننا نؤيد تعددية الأطراف، وأن النظام ينبغي أن يظل مفيدا ومثمرا.

ونريد توافق الآراء، يجب أن نثبت أنه يمكن أن يكون سبيلنا للمضي قدما وبطريقة جماعية نحو تحقيق نتائج ناجحة وليس وسيلة للحفاظ على حالة الجمود. ونولي أهمية كبيرة لآلية نزع السلاح. نحن بحاجة إلى إتاحة المجال أمامها للوفاء بولايتها.

لا بد من التفكير مليا وبعمق في الطريق قدما، كما جاء في ملاحظاتكم الختامية، سيدي الرئيس. وسنقوم في المستقبل القريب بطرح أفكار بشأن التدابير التي يتعين، في رأينا، أن تتخذها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للوفاء بولايتها التداولية، والاتفاق على التوصيات. وستشمل تلك الأفكار مقترحات بشأن تنقيح جدول الأعمال للسماح للهيئة بإجراء مناقشة متعمقة بشأن مسائل محددة في إطار بنود جدول الأعمال نفسه. كما سنقترح النظر في اتفاق بشأن قائمة بالمسائل المركزة التي قد تغطي أكثر من دورة.

السيد ينيماتاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. يؤيد هذا البيان البلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وصربيا؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشّحهما لعضوية الاتحاد، ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، السفير فلاديمير دروبنياك لكرواتيا، وجميع أعضاء المكتب على جهودكم الدؤوبة خلال دورة هذا العام، التي اختتمت دورة الثلاث السنوات الحالية لهيئة نزع السلاح.

بيد أنه فيما يتعلق بالأعمال العظيمة التي اضطلعت بها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدةنود أن نعرب عن أسفنا العميق لفشل الهيئة في هذه الدورة في إصدار توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وتبني تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية.

وبعد مرور ١٥ عاما على حالة الجمود، فقد حان الوقت لإلقاء نظرة صادقة على أساليب عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لا سيما جدول أعمالها الحالي، الذي يتسم بالإفراط في التسييس. ونرى أنه ينبغي لهيئة نزع السلاح تحويل تركيزها من دورة السنوات الثلاث إلى مناقشة مواضيع محددة، مثل التحديات الجديدة الناشئة في مجال الحد من التسلح. ويمكن أن تقرر الجمعية العامة تلك الموضوعات المحددة على أساس سنوي. ثم ينبغي للهيئة أن تقدم تقريرا بشأن مداولاتها إلى الجمعية العامة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتوصيات المتفق عليها.

وأخيرا، نعتقد أن هناك اختلالا في التوازن بين كمية الطاقة والموارد المخصصة لسير أعمال الهيئة والنتائج الملموسة المنبثقة عنها. ونرى أنه من الضروري النظر في تخفيض مدة الدورات الموضوعية وتواتر اجتماعات الفريقين العاملين.

السيد ديغاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أخفقت مرة أخرى هيئة نزع السلاح للأمم المتحدة في تحقيق نتيجة موضوعية. وإنكم، السيد الرئيس، لا تتحملون المسؤولية عن ذلك الفشل. لقد اضطلعتم بعمل ممتاز في توجيه أعمال الهيئة، لا سيما بانخراطكم في مشاورات غير رسمية وبذلتم أفضل ما لديكم من أجل سد فجوة الخلاف. وتستحقون خالص امتناننا. وبالمثل، اضطلع رئيسا الفريقين العاملين التابعين للهيئة بكل ما في وسعهما للتوصل إلى نتيجة متفق عليها، بما في ذلك من خلال إعداد تنقيحات مختلفة من الورقات غير الرسمية. وبالتالي يستحقان تقديرنا الخاص. كما

يجب علينا أن نتقدم بالشكر إلى السيدة أنجيلا كين وأمانة الهيئة على جهودهما القيمة وإسهاماتهما في أعمال الهيئة.

كما أسهمت حركة عدم الانحياز، بوصفها مجموعة كبيرة، في أعمال الهيئة من خلال تقديم ورقة العمل الشاملة بشأن نزع السلاح النووي وإظهار المرونة القصوى على أمل تحقيق نتائج متفق عليها. واضطلع العديد من فرادى البلدان بدور هام في إثراء المداولات. وعملت البلدان بروح من التوافق والكفاءة المهنية. وفي المقابل، شارك وفد بلدي كذلك بصورة نشطة وبناءة في مداولات الفريقين العاملين من خلال تقديم العديد من المقترحات لتحسين الورقات غير الرسمية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر بشكل خاص جميع الممثلين الذين دعموا الكثير من تعديلاتنا. ونتيجة لذلك، تنعكس تلك التعديلات في الورقات غير الرسمية.

بالتأكيد، ينبغي ألا يعتبر هيكل الهيئة وأساليب عملها ونظامها الداخلي مصدر فشلها هذا العام، حيث أن هذه الهيئة، في إطار نفس النظام الداخلي والهيكل وأساليب العمل ذاتها، قد نجحت في إصدار أكثر من عشرة مبادئ توجيهية هامة في الماضي. وبوصفها الهيئة التداولية الوحيدة للأمم المتحدة المعنية بقضايا نزع السلاح، تحتاج هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للتمكين لأداء دورها الهام في صياغة التوصيات والمبادئ التوجيهية الملموسة، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. وإن ذلك، في الواقع، مسؤولية جماعية، ويتطلب إرادة سياسية حقيقية من جميع الدول كما يتطلب مشاركتها البناءة، بروح تعاونية وتوافقية.

ومما يبعث على الأسف الشديد أن أحد الأسباب الرئيسية لفشل الهيئة هذا العام كان اعتراض طرف واحد فحسب على إدراج موعد لعقد مؤتمر تأخر انعقاده بالفعل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكما نعلم جميعا جيدافإنه تم تأجيل ذلك المؤتمر مرارا وتكرارا على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب رفض ذلك الطرف المشاركة فيه. وأثبت ذلك الطرف مرة أخرى أن أسلحته النووية وأنشطته النووية غير الخاضعة للضمانات وعدم التقيد بالمعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل ليست العقبة الوحيدة في طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، بل تمنع سياساته غير البناءة المحافل الدولية من الاضطلاع بدورها الداعم لإنشاء تلك المنطقة. وبالطبع حدث ذلك بدعم كامل من المؤيدين الرئيسيين لذلك الطرف، الذين من بين مقدمي قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي لم يتم تنفيذه بعد مرور ما يقرب من عقدين على اتخاذه. كما يشير ذلك إلى مدى عدم جدوى دور تلك البلدان في تنفيذ القرار ١٩٩٥ وعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويوضح بشكل جلي الاتخاذ السنوي للجمعية العامة لقرار بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التأييد القوي لهذه الفكرة. وكما أطلقت الدعوة في هذا القرار وغيره من القرارات الأخرى، ينبغي للدولة الوحيدة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة اللازمة لإنشاء تلك المنطقة، بما في ذلك الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية. والأمر الذي يكتسي نفس القدر من الأهمية، وفقا لذلك القرار، هو أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى مساعدتها في إنشاء المنطقة والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع نص ذلك القرار وروحه.

كما كان في الماضي، ثمة سبب آخر لفشل الهيئة هذا العام يتمثل في الموقف غير المرن لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

كما يعد عدم وجود إرادة سياسية من جانب تلك البلدان العقبة الرئيسية أمام إطالة أمد المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح وعدم إحراز تقدم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وتلك البلدان، من خلال الاستمرار في إجراء تجارب الأسلحة النووية بطرق بديلة، وتحديث ترساناتها النووية، وتقاسم الأسلحة النووية مع البلدان الأخرى، وتعزيز دور هذه الأسلحة في مذاهبها العسكرية والأمنية، ونقل المواد النووية والتكنولوجيا والدراية الفنية إلى الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، تنتهك انتهاكا سافرا التزاماتها القانونية الواضحة. في الواقع، يسفر ذلك عن عواقب سلبية فيما يتعلق بمصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار، وبالتالي يجب أن يتوقف ذلك. ينبغي لتلك البلدان الامتثال لالتزاماتها القانونية واتخاذ إجراءات لا لبس فيها للإزالة الكاملة لأسلحتها النووية. ولا بد أن تتحمل مسؤوليتها الخاصة في المضي قدما بإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ولن يتسنى ذلك في الواقع إلا إذا أبدت البلدان المرونة والإرادة السياسية القوية والحقيقية بدلا من استخدام الخطابة أو الإدلاء ببيانات ملطفة.

في الختام، يدعو وفد بلدي بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مراجعة نهجها غير البناءة والانضمام إلى البلدان الأخرى في إعادة تنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف والمضي قدما بإجراء المداولات والمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي.

يجب أن يظل نزع السلاح النووي أولوية قصوى للمجتمع الدولي، وينبغي بذل كل جهد ممكن لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتحقيقا لتلك الغاية، نحض على بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. وعندما تُعتمد هذه الاتفاقية وتنفذ، يمكنها تحقيق مطلبنا الذي ما برح قائما منذ وقت طويل، أي إقامة عالم أكثر أمنا وخالٍ من الأسلحة النووية، ومكان يمكن فيه لجميع الأمم والأجيال العيش بعيداً عن الخوف من تلك الأسلحة القاسية جدا.

السيد بريماستو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. أود أولاً أن أعرب لكم، سيدي، عن تقدير الحركة لما أظهرتموه من قيادة وما قمتم به من عمل شاق طوال مداولاتنا. كذلك تود حركة عدم الانحياز أن تعرب عن الشكر لرئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني، السفير نايف بن بندر السديري، والسفير كنوت لانغلاند على جهودهما الهائلة في بناء توافق الآراء، وأشكر الأمانة العامة على ما قدمته من مساعدة قيمة لنا خلال مداولاتنا.

كما ذُكر في مستهل دورة هذا العام، تشارك الحركة مشاركة بناءة في المناقشات، وعلاوة على ذلك، أظهرت درجة عالية جداً من المرونة في السعي إلى وضع توصيات محددة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ولذلك تأسف الحركة لعدم تمكن هذه الدورة، وهي آخر مرحلة في الدورة الحالية، من الاتفاق على التوصيات الموضوعية، على الرغم من الدور البناء الذي قامت به حركة عدم الانحياز في تقديم مقترحات ملموسة طيلة المداولات. وإذ نشير إلى المشاركة البناءة للحركة، ومقترحاتها المقدمة إلى اللجنة المعنية بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، نحض مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التحلي بالإرادة السياسية والمرونة اللازمتين لتمكين الهيئة من الاتفاق على النتائج الموضوعية في دورتها المقبلة.

في الختام، تود الحركة مرة أخرى التأكيد على موقفها الثابت بشأن الجدوى المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، والإعراب عن تصميمها

على تعزيز تعددية الأطراف بوصفه المبدأ الأساسي للتفاوض في تلك المجالات. كما تؤكد الحركة من جديد أهمية ومحورية عمل لجنة نزع السلاح بفضل عضويتها العالمية واعتبارها الجهة المتخصصة الوحيدة ضمن آلية الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لنزع السلاح للنظر في قضايا نزع السلاح وتقديم توصيات محددة بشأنها إلى الجمعية العامة.

السيد الهاجري (عمان): سيدي الرئيس، باسم المجموعة العربية يود وفد بلدي أن يعرب لكم عن التقدير والشكر لما تبذلونه من جهود في إدارة دفة عمل دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٤. لقد أصبح واضحا للجميع مدى التزامكم بالعمل ممن أجل أن إنجاح هذه الدورة النجاح، ولم تدخروا جهدا لتحقيق هذه الغاية. ونود أيضا أن نعرب عن الشكر لرئيسي الفريقين العاملين، السفير نايف بن بندر السديري، والسفير كنوت لانغلاند اللذين أدارا أعمال الفريقين طيلة السنوات الثلاث الماضية، ووصلا بنا إلى مرحلة حتى أصبحنا معها قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى نتيجة ختامية توافقية تكلل أعمالنا بالنجاح.

لقد أعربت المجموعة العربية عن تأييدها لجهود رئيسي الفريقين العاملين، وعن استعدادها لقبول ورقة العمل التي قدمها رئيس الفريق العامل الأول المعني بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وكانت الهيئة على وشك إقراره كنتيجة ختامية توافقية في الهيئة، لولا أن فئة قليلة من الوفود أعاقت التوافق ومنعتنا من فرصة تنشيط هيئة نزع السلاح، بل منظومة الأمم المتحدة لنزع السلاح بشكل عام.

على الرغم من ذلك، فإن الإخفاق في اعتماد ورقة العمل كنتيجة ختامية يرجع إلى تصلب مواقف بعض الوفود، إذ أن إصدارها بوصفها ورقة غير رسمية من شأنه أن يتيح للجميع الوقوف على مدى موضوعيتها وتوازنها. ونؤكد على أهمية التوصيات التي وردت فيها. ونخص بالذكر هنا ما تضمنته بشأن المطالبة بإبرام اتفاقية لحظر إنتاج وتخزين وحيازة الأسلحة النووية، وما تضمنته بشأن المطالبة ببذل الجهود لعقد مؤتمر لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومن دون أي مزيد من التأخير في عام ٢٠١٤.

لقد ذكرت المجموعة العربية مرارا وتكرارا بأنها منفتحة على أي أفكار إضافية فيما يتعلق بتفعيل الهيئة، علما بأن المشكلة تكمن بالأحرى في عدم توفر الإرادة سياسية. وسرعان ما عملت بعض الوفود على إعاقة عملية التوافق في الآراء، وشككت في صحة ذلك الرأي. إن المجموعة العربية تطالب تلك الوفود بإعادة النظر في مواقفها والانضمام إلى توافق الآراء الدولي المطالب بنزع السلاح النووي على الصعيدين العالمي والإقليمي، كي نساهم في تجنيب العالم ويلات الأثار المدمرة لتلك الأسلحة، وهو هدف طال انتظار تحقيقه كثيرا.

إن العمل الذي ينتظرنا شاق والهدف الذي أمامنا نبيل، مما يبرر بذل المزيد من الجهود لتحقيقه. ونحن مستعدون لمواصلة التعاون البناء والمساهمة النشطة من أجل التوصل إلى الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. نشكركم مرة أخرى، على ما تبذلونه من جهود خلال هذه الدورة، ونتطلع إلى أن تستكمل الدورة المقبلة الجهد الدولي لتحقيق هذه الهدف النبيل.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرها لقيادتكم الهامة والمقتدرة. فتحت قيادتكم الحكيمة، كدنا نوشك على إنتاج ورقة بتوافق آراء، غير أننا للأسف، حتى اليوم الأخير، لم نتمكن من التوصل إلى نتائج إيجابية.

ولكن هذا لا يعني أننا لم نستثمر ما يكفي من الوقت أو الجهد. وبقيادتكم القديرة، سيدي الرئيس، بذلنا كل جهد ممكن، ونعرب عن تقديرنا لعملكم العظيم ورئيسي الفريقين العاملين الأول والثاني. ونهنئ كل الرؤساء على نجاحهم في الجمع بين الآراء المختلفة. وبالطبع، كما قلت من قبل، نحن لا نزال بعيدين عن التوصل إلى توافق، ولكن يوما ما سنحقق توافقاً في الآراء.

بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بتصريحات السيدة أنجيلا كين، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، فإن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشاطرها الأسف ويحيط علماً بالنقاط التي أثارتها.

هناك عدد من المسائل الملحة جداً، ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤمن إيماناً راسخاً أن نزع السلاح النووي هو الأولوية الأولى بين كل المسائل المعلقة. ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما فتئ يدعم مقترحات لنزع السلاح النووي، وهو ما تعبر عنه فقرة واحدة على الأقل. ووفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقدر ذلك كل التقدير.

وفي هذه المناسبة، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يسترعي انتباه الممثلين إلى الحاجة الملحة لنزع السلاح النووي. نود أن ننظر في مسألتين معلقتين جداً– الأولى تتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأخرى تتعلق بإسرائيل – ومن خلالهما يمكن للمرء أن يرى بسهولة فداحة التحدي المتمثل في نزع السلاح النووي.

لقد أدلى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببيان في المناقشة العامة (انظر A/CN.10/PV.338) واسترعينا انتباه الرئيس والممثلين إلى ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية؛ وإلى سبب التوتر هناك، ومدى خطورته على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وما زالت أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية تتحدي السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، وتسبب الكثير من المشاكل للسلام من خلال المداومة على جلب قاذفات القنابل B-52 وحاملات الطائرات والغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والمدمرات المزودة بصواريخ توماهوك، وذلك بحجة التدريبات العسكرية المشتركة. وكل وسائل توجيه الضربات النووية تلك إنما تستهدف بيونغ يانغ. وأكبر دولة حائزة للأسلحة النووية لا تخفي الغرض من تدريباتها المشتركة.

واليوم هو الأخير لما يسمى بالتدريبات المشتركة. لم تعد تلك مجرد تدريبات. فهي تجريها كل عام منذ نحو ٢٠ عاماً. وهي مستعدة لمهاجمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت. وهذه المرة أعلنت نيتها صراحة. بيونغ يانغ هدف لتدريباتها. ولذلك، فإن تلك الدولة الحائزة للأسلحة النووية تدفع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى زيادة فعالية ردعها النووي لأغراض الدفاع عن سيادتها وبقائها.

هناك تطور آخر في الشرق الأوسط. فماذا حدث فيما يتعلق بالجلسة؟ بلد واحد لم يوافق على منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. العديد من البلدان – بما في ذلك بلدان حركة عدم الانحياز، جنباً إلى جنب مع البلدان العربية – انضمت إلى تلك المبادرة، ولكن مرة أخرى، فإن دعم أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية قد شجع الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط على زيادة قدراتها النووية من خلال رفض الإشارة إلى تلك القضايا الأساسية الهامة في فقرة في الاتفاق. وبدعم المعايير الازدواجية لأكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية، هاجمت تلك الدولة النووية في الشرق الأوسط رئيس الفريق العامل الأول، وهذا أمر لا سابق له، وينبغي ألا يترك دون معالجة.

باختصار، فقد راقب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذين التطورين عن كثب. وختاماً، يمكننا القول إن أكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تؤيد نزع السلاح النووي. أنها تؤيد الانتشار النووي فحسب من خلال حمل جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية على زيادة قدراتها النووية وتعزيز رادعها النووي في شبه الجزيرة الكورية. من ناحية أخرى، وفي جزء آخر من العالم – أي في الشرق الأوسط – هي تدعم علانية دولة نووية أخرى ممثلة في هذه القاعة في تطوير قدراتها النووية.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم كل الشكر، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للإدلاء بهذه الملاحظات الختامية باسم المجموعة الأفريقية. ونيابة عن المجموعة الأفريقية. أود أن أشكركم على ريادتكم خلال دورة هيئة نزع السلاح هذه. لقد أبديتم الصبر والمثابرة والالتزام للخروج بنتائج ملموسة وموضوعية ومفيدة. وليس لخطأ من جانبكم، للأسف، لم نتمكن من تحقيق ذلك.

ونثني أيضاً على أعضاء مكتبكم لتفانيهم وعملهم الدؤوب طيلة هذه الدورة. والمجموعة الأفريقية تود أن تتقدم بالشكر للسيدة أنجيلا كين، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاتها الحكيمة والصريحة جداً التي أدلت بها هذا الصباح. وأرجو أن نتعظ جميعاً بما قالته.

والمجموعة الأفريقية تود أيضا أن تعرب عن امتنانها وتقديرها لرئيسي الفريقين العاملين لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لعام ٢٠١٤، الأمير نايف بن بندر السديري، ممثل المملكة العربية السعودية، والسيد كنوت لنغلاند، ممثل النرويج، الذي يجاورني مباشرة، على عملهما وتيسيرهما الرائع للمداولات طيلة الدورة الحالية. ونثني على جهودهما في العمل بدأب لضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة لهذه الدورة، وهي الأخيرة في الحلقة الحالية.

ونعرب أيضا عن تأييدنا للملاحظات الختامية التي أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

واسمحوا لي بأن أذكر الهيئة بالملاحظات التي أدلى بها نائب الأمين العام للأمم المتحدة في ٧ نيسان/أبريل، لدى افتتاح هذه الدورة، عندما قال إن الجمعية العامة:

> ”قد حركها القلق إزاء عدم الثقة الذي يبتلي العالم، ويؤدي إلى عبء زيادة التسلح والخوف من الحرب“ (A/CN.10/PV.337، صفحة ١)

بالطبع، كان ينقل عن الجملة الأولى من القرار ٥٠٢ (د-٦)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة الأصلية في عام ١٩٥٢. وللأسف، كما قالت السيدة كين، لم نتمكن من دفع مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة. ونأمل أن تحمل لنا بداية حلقة جديدة في عام ٢٠١٥ بشرى أمل جديد يبعدنا عن المأزق الحالي.

إن عمل الهيئة – كهيئة تداولية من مسؤوليتها دراسة وتقديم التوصيات بشأن مختلف القضايا في مجال نزع السلاح ومتابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، يجب أن يعزز بالتزامات من فرادى الدول الأعضاء صوب نزع سلاح فعال ويمكن التحقق منه، وخاصة في مجال الأسلحة النووية.

ويصبح الوضع أكثر إلحاحاً فيما يتعلق بعقد مؤتمر بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وتغتنم المجموعة الأفريقية هذه الفرصة لتكرر التأكيد على دعوتها السابقة، ودعوات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، للأمين العام للأمم المتحدة من أجل مواصلة العمل مع الميسر لعقد المؤتمر دون مزيد من التأخير في عام ٢٠١٤. هذا هو موقفنا الثابت. ونبلغ به الأمين العام من خلالكم، سيدي الرئيس. ويجب ألا يكون هناك سوء فهم لموقفنا في هذا الصدد.

ومن المؤسف أن نناقش اليوم، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، الدعوة إلى عقد المؤتمر الذي كان ينبغي أن يعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. إننا لا نزال في الربع الأول من عام ٢٠١٤ ونحن على اقتناع بأنه، مع الالتزام والتحلي بالإرادة

السياسية اللازمة، يمكننا تحقيق هدف القرار الذي اعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ بمشاركة جميع دول المنطقة دون استثناء.

وعلاوة على ذلك، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد على أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشيد بالممثلين الآخرين على ما أبدوه من مجاملات ومهنية أثناء الدورة ونؤكد كذلك على الحاجة للنظر إلى المستقبل بأمل حتى أثناء إعدادنا للدورة الجديدة في عام ٢٠١٥.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا لجميع موظفي أمانة هيئة نزع السلاح لتقديمهم الدعم والمساعدة اللازمة للوفود.

السيد مكتفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص شكر الوفد الجزائري على ما بذلتموه من جهود، وعلى الطريقة الممتازة التي أدرتم بها عملنا اليوم. ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لأعضاء المكتب الآخرين. كما يود وفدي أن يعرب عن خالص الشكر والامتنان والتقدير للسيد نايف بن بندر السديري، رئيس الفريق العامل الأول، والسيد نوت لانغلاند، رئيس الفريق العامل الثاني، على الجهود الجديرة بالثناء، وعلى المهنية التي قادا بها أعمال الفريقين العاملين.

ويؤيد الوفد الجزائري البيانات التي أدلى بهما ممثلو إندونيسيا ونيجيريا وعمان باسم حركة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، والمجموعة العربية على التوالي.

وبالنظر إلى طبيعة استنتاجات عملنا، وكما ذكرت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، لا يسع وفدي إلا أن يعرب عن أسفه وخيبة أمله إزاء عجز الهيئة عن اعتماد توصيات ملموسة بتوافق الآراء بشأن البندين المدرجين في جدول أعمالها، على الرغم من أنه ينبغي ملاحظة التقدم المحرز في المفاوضات أثناء عملنا. وفي عشية الانتهاء من عملنا، أحرز تقدم كبير وظهر بعض الأمل في رؤية التوصيات تعتمد بتوافق الآراء. ومع ذلك، لم يكن من الممكن التوصل في اللحظة الأخيرة إلى ذلك التوافق في الآراء الذي كنا نرغب فيه بشدة. وإزاء هذا الوضع، من الواضح اليوم أن الأسباب الكامنة التي منعت الهيئة من الوفاء بولايتها تكمن في الافتقار إلى الإرادة السياسية.

وبالرغم من تلك الحقيقة، فإن وفد بلدي يود أن يؤكد من جديد ثقته في هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي هذا السياق، تكرر الجزائر تأييدها لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، الأمر الذي يمكن أن يشكل فرصة للتأكيد من جديد على رسالة آليات نزع السلاح وللتوصل إلى توافق جديد في الآراء بشأن الأولويات في ميدان نزع السلاح في إطار النظر على نحو شامل في مسألة نزع السلاح. وتؤكد الجزائر مجددا التزامها بالاحترام الكامل للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادتين ١ و ٢، بما في ذلك مبدأ حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو غيرها من أشكال السيطرة أو الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير.

كما يؤكد وفدي مجددا موقفه المبدئي، وهو أنه يعتبر أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية أولوية قصوى. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم ضمان تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي التزم به المجتمع الدولي. ولذلك، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغير ها من أسلحة الدمار الشامل ا في الشرق الأوسط يعد أمرا أساسيا للمضي بمسألة نزع السلاح النووي إلى الأمام، ولحفظ السلام والاستقرار في المنطقة، على نحو ما تقرر في خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ولذلك، فإن بلدي يحض الأمين العام والمشاركين الثلاثة في تقديم قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور والتنسيق الوثيقين مع دول المنطقة، على

بذل قصارى الجهد لتنظيم المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط قبل نهاية عام ٢٠١٤ على أقصى تقدير.

السيد عباس (العراق): يود وفد بلدي الإعراب عن بالغ تقديره للجهود التي بذلتموها خلال أعمال الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومساعيكم الحثيثة خلال الأيام الماضية للتوصل إلى تحقيق التوافق بشأن اعتماد الورقة المقدمة بشأن توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. كما أتقدم من خلالكم بالشكر والتقدير لرئيس الفريق العامل الأول، سعادة السفير نايف بن بندر السديري، ولرئيس الفريق العامل الثاني، السيد نوت لانغلاند، على الجهود الحيادية والمهنية المبذولة في إدارتهما للاجتماعات طيلة الفترة الماضية مستفيدين من خبرتهما الكبيرة وقدراتهما المتميزة. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيدة أنجيلا كين على مداخلتها هذا اليوم، وإلى أعضاء المكتب وإلى الأمانة.

كما يود وفد بلدي الإعراب عن التأييد للبيان الذي أدلى به ممثل سلطنة عمان باسم المجموعة العربية والبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة دول عدم الانحياز.

في الوقت الذي نؤكد فيه على الدور الهام الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الهيئة التداولية متعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة، يعرب وفد بلدي عن خيبة أمله إزاء فشل الهيئة في تحقيق التوافق بشأن اعتماد البند المعنون ”توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“ والبند المعنون ”تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“، رغم الجهود المخلصة والمتواصلة التي بذلت طيلة فترة الثلاث سنوات الماضية من عمل الدورة. كان وفد بلدي يحدوه الأمل، شأنه شأن بقية الدول الأعضاء، في إحراز تقدم واعتماد الورقتين المقدمتين من رئيسي الفريقين العاملين، بما تضمنتهما من توصيات وتدابير تمثل قيمة مضافة وتسهم في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

إن عدم التمكن من اعتماد التوصيات الواردة في تلك الورقتين والخروج بنتائج إيجابية تسهم في تحقيق الأهداف التي اجتمعنا من أجلها يعني استمرار الجمود الذي تعانيه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح منذ عام ٢٠٠٠.

وفي هذا السياق، يدعو وفد بلدي الدول الأعضاء إلى التحلي بمزيد من المرونة والإرادة السياسية وبما يسهم في إنجاح أعمال الدورة المقبلة، من أجل الوصول إلى نزع السلاح الكامل والشامل وفقا لما أقرته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة في عام ١٩٧٨، من أجل عودة الهيئة إلى ممارسة الدور الموكل إليها في صياغة توصيات تتعلق بنزع السلاح النووي.

يشاطر العراق بقية الدول الأعضاء بأن يكون نزع السلاح النووي في مقدمة أولوياتنا نظرا للطبيعة المدمرة لهذه الأسلحة، وفقا لما أقرته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية. كما نشاطر الدول الأعضاء في أهمية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط، لأهميتها ومساهمتها نحو إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. وندعو من خلالكم، إلى ضرورة عقد مؤتمر الشرق الأوسط لعام ٢٠١٢ المؤجل، ودعوة الدول المنظمة والميسر والأمم المتحدة وفق التزامات الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ إلى تكثيف جهودهم من أجل عقد المؤتمر في ٢٠١٤ ودون تأخير.

السيد نيتو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على كل ما تبذلونه من جهود. وبوصفي عضوا في المكتب، أستطيع أن أشهد على جهودكم الدؤوبة والعمل الجاد الذي تضطلعون به لتحقيق نتائج طيبة في الهيئة. كما نود أن نشكر رئيسي الفريقين العاملين والسيدة أنجيلا كين على بيانها الذي قدمته اليوم أمام

الهيئة. كما نود، من خلال وفد إكوادور، أن نشكر وزير الدفاع الإكوادوري على مخاطبة الهيئة.

تتبنى البرازيل نهجا جادا للغاية إزاء هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي نقدرها كثيرا. وكما ذكرت، سيدي، لقد تم إنجاز ولايتنا التداولية لأننا نجحنا في فهم مواقف بعضنا البعض وأجرينا مداولاتنا طوال هذه الأسابيع الثلاثة. بيد أنه، يؤسفنا، أننا لم نتمكن من الاتفاق في نهاية المطاف على نتيجة بتوافق الآراء. إن عدم التوصل إلى اتفاق أمر مؤسف، نظرا لحجم التحديات التي نواجهها في مجالي السلام والأمن.

إن عدم الاتفاق في هيئة نزع السلاح مصدر قلق خاص حينما تود بعض الوفود في الوقت ذاته مواصلة تناول مسائل السلم والأمن في المحافل الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل الفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال. وسيكون من المعقد بشكل خاص أن نشرع في إجراء مناقشة بشأن السلام والأمن في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا لم نتمكن من المضي قدما في الهيئات الأساسية المكرسة لنزع السلاح، مثل هيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو إن لم يتم تنفيذ قرارات تلك الهيئات بشكل كامل.

وكما ذكر وفد بلدي خلال المناقشة التي أجريت أمس في الجمعية العامة بشأن كفالة مجتمعات مستقرة وتنعم بالسلم، من أجل المضي قدما بحق في مجالي السلام والأمن علينا أن نبدأ باستعراض تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامات نزع السلاح، والعواقب الوخيمة التي تزعزع الاستقرار جراء التدخل الأجنبي الأحادي الجانب ونظم الحظر والجزاءات، وكذلك فكرة أن الأقوى يتمتع بالاستثناء ويمكن أن يضع نفسه فوق القانون الدولي بشكل انتقائي. لعدم الاتفاق في هيئة نزع السلاح تأثير هيكلي يتجاوز الهيئة نفسها. إذا كان المجتمع الدولي يرغب حقا في إرساء السلام والأمن على نحو مستدام، نحن بحاجة إلى تغيير النهج الذي نتبعه تجاه هذه الهيئة وآلية نزع السلاح ككل.

وأخيرا، أود أن أذكر بموقف بلدي ومفاده أن الصعوبات التي نواجهها في هيئة نزع السلاح هي سياسية بالدرجة الأولى وليست إجرائية. ينبغي ألا نعتمد مجرد نهج اقتصادية أو لأغراض الميزانية للتصدي للصعوبات بينما نمضي قدما في هيئة نزع السلاح. ينبغي أن نبذل، بدلا من ذلك، محاولات لتضييق هوة الخلافات من خلال إجراء المزيد من الحوار والمداولات.

السيد السديري (السعودية): سيدي الرئيس، معالي الممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة آنجيلا كين، وفد بلدي يهنئ سيادتكم على الإدارة الممتازة لأعمال الهيئة، التي كانت قريبة جدا من تحقيق بعض التقدم بعد ١٥ عاما من الجمود. وفد المملكة العربية السعودية يؤيد الكلمة التي ألقاها وفد سلطنة عمان الشقيق بالنيابة عن المجموعة العربية. اسمحوا لي بتقديم الشكر لكافة الجهود التي بذلها زملائي أعضاء الوفود خلال الأيام الماضية. وكما تعلمون فإن وفد بلدي كان حريصا على تحقيق أهداف الهيئة؛ المتمثلة في إصدار توصيات بتوافق الآراء. كما يتمنى أن تكون الدورة الموضوعية القادمة للهيئة أكثر إيجابية وتتمكن من تحقيق بعض التقدم الفعلي.

وفي الختام، أقدم شكري لكم، وللأمانة، ولمكتب شؤون نزع السلاح، وكافة زملائي أعضاء المكتب. كما أقدم شكري أيضا لوفود البلدان التي دعمتني خلال ترأسي للفريق العامل الأول خلال الثلاث سنوات الماضية.

السيد كيليج (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد عملنا بشكل شاق لمدة ثلاثة أسابيع. وقطعنا مسافة كبيرة من أجل سد الثغرات واقتربنا للغاية من التوصل إلى تحقيق توافق في الآراء. وبالرغم من أن مداولاتنا ومناقشاتنا كانت مفيدة، نأسف لإنتهاء دورة أخرى من دورات السنوات الثلاث من

دون تحقيق نتائج ملموسة. مرة أخرى، هذا أمر مخيب للآمال، على أقل تقدير. بيد أننا نشيد بكم سيدي الرئيس، وبرئيسي الفريقين العاملين لجهودكم الدؤوبة والبناءة التي أوشكنا من خلالها على التوصل إلى توافق في الآراء.كما نشكر الممثلة السامية كين على بيانها الشاحذ للأفكار.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن توقعاتنا بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في أقرب وقت ممكن. وتحقيقا لتلك الغاية، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاضطلاع بنهج بناء وبذل جهود حقيقية من أجل الإسراع بعقد ذلك المؤتمر.

لقد أعرب عن آراء مختلفة بشأن السبب في عدم قدرتنا على تحقيق نتائج. وأشار البعض إلى عدم التحلي بالإرادة السياسية؛ بينما أشار آخرون إلى أساليب عملنا. من الواضح أن التحلي بالمزيد من الإرادة السياسية والمرونة من شأنه أن يدفعنا إلى الأمام، ولكن من الواضح أيضا أنه لا بد من تنقيح أساليب العمل. وأعربنا دائما عن رأي مفاده أنه لا بد من السعي من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل المتعلقة بالأمن القومي، لكننا نعتقد أيضا أن هناك بعض التبسيط العملي الذي يمكن أن نقوم به مع مساهمة جميع الوفود. يمكن أن يؤثر إحراز تقدم في هذه الهيئة بالتبعية على بقية آلية نزع السلاح.

نحن مقتنعون بأنه ما من وفد في هذه القاعة يريد أن يري دورة أخرى تمر من دون تحقيق نتائج. لذلك ينبغي لنا أن نعمل معا وأن نُجري مناقشة مكرّسة بشأن كيفية إحياء هذه الهيئة.

مرة أخرى، سيدي، نعرب عن تقديرنا لكم وللفريقين العاملين وأعضاء المكتب وما زلنا نأمل بأن نحقق نتائج في العام المقبل وأن نُبدد الشكوك حول أهمية ومصداقية الهيئة.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم يا سيادة الرئيس على قيادتكم الرائعة للدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٤. نود أيضا أن نُشيد بالجهود الدؤوبة التي يقوم بها رئيسا الفريقين العاملين، السفير نايف بن بندر السديري والسيد كنوت لانغلاند، ونشكرهما على جهودهما الفاعلة في المضي قُدما بعمل الفريقين العاملين.

نود أن ننوه بوجود الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين ونشكرها على دعمها، ونشكر الأمانة العامة لدعمها عمل هيئة نزع السلاح.

ما برحت الهند تعلّق أهمية كبيرة على هيئة نزع السلاح بوصفها أداة تداولية متخصصة في آلية نزع السلاح الثلاثية التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح. إن الهيئة بوصفها الجهة الوحيدة ذات العضوية العالمية لإجراء مداولات متعمقة حول قضايا نزع السلاح الهامة، تقوم بدور فريد وهام. لذلك تؤيد الهند بشدّة جهود رئيسي الفريقين العاملين وتسعى إلى المشاركة في مداولاتهما بروح بناءّة لتحسين فرص توافق الآراء. ولا نعتقد أن اللائمة تقع على أساليب عمل الهيئة من حيث النتائج المخيّبة للآمال هذا العام.

نؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعلق الهند أهمية على العمل في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”توصيات من أجل بلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“. نعتقد أن ورقة العمل واردة في الوثيقة (A/CN.10/2014/WG.I/WP.3/Rev.1) التي قدمها رئيس الفريق وفرت أساسا جيدا لتوافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء.

وسيكون من المناسب لو أن هيئة نزع السلاح، بوصفها إحدى الركائز الثلاث في آلية نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى، وبعد النظر في بند جدول الأعمال هذا الذي يعتبر أولوية ليس فقط بالنسبة للهند بل أيضا للأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء، قد دعت في توصياتها إلى البدء في مؤتمر

نزع السلاح بالمفاوضات بشأن بإبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية، كون المؤتمر المنتدى العالمي الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح، كجزء من برنامج عمل متوازن وشامل. كذلك تعلّق الهند أهمية على التوصيات الأخرى الواردة في الوثيقة على الرغم من أن البعض منها قد لا يكون قويا كما كنا نحبذ. وفي الظروف الراهنة الصعبة فيما يتعلق بجدول أعمال نزع السلاح الدولي فإن اعتماد تلك التوصيات سيمثل مساهمة إيجابية في جهود نزع السلاح العالمي.

شاركنا أيضا بنشاط في المناقشات في إطار الفريق العامل الثاني. ويسعدنا أن نلمس في ورقة رئيس الفريق التشديد على تدابير بناء الثقة (A/CN.10/2014/WG.II/WP.3) التي تم الاتفاق عليها وبُدء بها على أساس طوعي وتوافقي وتبادلي. نعتقد أن البدء بعملية بناء الثقة أمر يجب أن تقرره بحرية الدول الأعضاء وفي ممارسة لسيادتها. وفي معرض الكلام عن تدابير بناء الثقة العملية في ميدان الأسلحة التقليدية، علينا أن نستفيد من المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين.

نتشاطر خيبة الأمل التي تشعر بها عدة وفود لعدم التمكّن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات. ومع ذلك ما زلنا نؤمن بالقيمة المتأصلة في هذا المنتدى العالمي. فقد حققت الهيئة عدة نجاحات في الماضي ولا أرى سببا لعدم تكرار هذه النجاحات في المستقبل. وفي ضوء الأهمية التي تعلّقها الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء على البندين ٤ و ٥ من جدول الأعمال، والآراء التي أعربت عنها العديد من الوفود بشأن ضآلة الوقت المتوفر للتوصل إلى توافق في الآراء، نأمل أن تواصل الجمعية العامة تأييدها النظر في ذينك الموضوعين اللذين ستتناولهما الهيئة في دوراتها في المستقبل.

السيد وانغ داشوه (الصين) (تكلم بالصينية): بادئ ذي بدء، أود بالنيابة عن وفد الصين أن أعرب عن تقديري لكم يا سيادة الرئيس ولرئيسي الفريقين العاملين على جهودكم الدؤوبة. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، على مشاركتها في جلسة اليوم. وقد كانت ملاحظاتها قادحة لزناد الأفكار.

إن هيئة نزع السلاح، واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة ومؤتمر نزع السلاح التي أنشأتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرّسة لنزع السلاح، كلها تشكل آلية هامة لنزع السلاح تابعة للجمعية العامة. لقد قامت تلك الآلية على مر السنين بدور هام في تعزيز السلم والاستقرار والأمن في جميع أرجاء العالم. غير أنه في السنوات الأخيرة وصلت هيئة نزع السلاح إلى طريق مسدود. ونأسف لعدم تمكّن دورة هذا العام من تحقيق نتائج موضوعية. تعتقد الصين أن تلك الحالة ناجمة عن افتقار الأطراف المعنية إلى الإرادة السياسية وأيضا بسبب الظروف الدولية العامة.

تكرر الصين التزامها بهيئة نزع السلاح وتعلّق أهمية على تلك الآلية. ونُهيب بالأطراف المعنية التحلي بالمرونة. نحن على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية لزيادة تقوية هيئة نزع السلاح بغية فتح الطريق المسدود.

السيدة ديل سول دومينغيز (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، نقدر أيما تقدير جهودكم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بنود جدول الأعمال المعروضة على الهيئة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل اندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومن المقلق بشكل خاص إننا ندنو اليوم من نهاية دورة الثلاث سنوات للنظر في مسألتين هامتين جدا ولكن من دون تحقيق أي نتيجة توصيات من أجل تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتوصيات عملية بشأن تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ومن

المفيد للجميع أن تكون لدينا هيئة بعضوية عالمية تمكّننا من التداول بعمق بشأن مسائل على جانب كبير من الأهمية، بيد أن ذلك غير كافٍ. إن ولايتنا لا تشمل المفاوضات فحسب بل تشمل أيضا وضع توصيات محددة وعلينا أن نقر بأننا لم نحقق ذلك الهدف.

من سوء الطالع أن نفس الحالة التي حدثت في الماضي تحدث مرة أخرى. نعتقد أنه ليس من قبيل الصُدف إن مؤتمر نزع السلاح لسنوات عديدة لم يبدأ بالمفاوضات الموضوعية وإن الجمعية العامة مستمرة في اتخاذ عشرات القرارات ذات الصلة بشأن نزع السلاح وهي قرارات لم تنفذ قط.

وما فتئت كوبا تعمل على تعزيز الدور الرئيسي لهيئة نزع السلاح في الجمعية العامة في مجال نزع السلاح النووي.

وإننا نكرر أن مجرد وجود الأسلحة النووية وعقيدة حيازة تلك الأسلحة واستخدامها يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. لذلك، يجب أن تظل لنزع السلاح النووي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح. ومن غير المقبول أبداً أن يستمر في يومنا هذا وعصرنا هذا وجود عشرات الآلاف من الأسلحة النووية، بقدرتها على تدمير العالم عدة مرات. وكوبا ستواصل العمل بلا كلل في الهيئة وغيرها حتى نحقق الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها من كوكبنا.

وعدم اتفاق الهيئة على توصيات محددة بشأن نزع السلاح النووي ينبغي ألا يوقف جهودنا لمواصلة العمل من أجل تحقيق تلك النتيجة. والدول الحائزة للأسلحة النووية عليها مسؤولية أساسية لتحقيق ذلك الهدف. فلا يكفي مجرد التعبير عن الرغبة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الإعلان يجب أن يؤدي إلى التفاوض بشأن تدابير ملزمة قانوناً من شأنها حظر الأسلحة النووية تماماً وتدمير الموجود منها. ولا يمكن تجاهل أهمية نزع السلاح النووي أو التهوين منها. والدول الحائزة للأسلحة النووية عليها التزام قانوني بعقد المفاوضات واختتامها بحسن نية لتحقيق نزع السلاح النووي بطريقة يمكن التحقق منها وشفافة ولا رجعة عنها.

أما فيما يتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، وكما ذكرنا في اجتماعات الفريق العامل، فإن كوبا تدعم تلك التدابير كوسيلة من وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، شريطة أن يتم تنفيذها في ظل الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونظراً للطابع الطوعي لتدابير بناء الثقة، فلا يمكن فرضها، وليس هناك حل واحد يناسب الجميع.

وأود أن أختتم بالإعراب عن شكرنا لكم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على العمل الذي اضطلعتم به. ونحن ممتنون بشكل خاص للجهود الدؤوبة لرئيسي الفريقين العاملين، اللذين لم يستسلما للإحباط لحظة واحدة في أداء عملهما المهم. ونود أيضا أن نشكر فريق الأمانة العامة برمته على دعمه القيم.

السيد نيتسان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على جهودكم الدؤوبة لقيادة هذا العمل ومحاولة بناء توافق في الآراء بين جميع الدول الأعضاء والمشاركين في هذا الاجتماع. إننا نقدر كثيراً الأسلوب الذي تفاعلتم به مع جميع الوفود هنا بطريقة مهنية ونزيهة وغير متحيزة. لقد اقتربت قيادتكم من الوصول بنا إلى نتيجة ناجحة.

السيد الجويلي (مصر): أود بداية أن أعرب عن تأييد وفد بلادي للبيانات الختامية التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز؛ ونيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وسلطنة عمان، باسم المجموعة العربية. وأود أيضا أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لكم، سيدي الرئيس، على الجهد الدؤوب الذي بذلتموه من أجل محاولة إنجاح أعمال الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. وبالطبع، نتقدم بالشكر أيضا إلى رئيسي الفريقين

العاملين، السفير نايف السديري والزميل العزيز كنوت لانغلاند. وبالتأكيد، أرحب بحضور السيدة أنجيلا كين، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، معنا اليوم، ونقدر جهودها الدائمة في دفع جدول أعمال نزع السلاح النووي قدماً. ونرحب أيضاً بكون الجلسة الختامية قد شهدت مشاركة رفيعة المستوى، وأخص بالذكر وزيرة الدفاع في إكوادور والبيان الذي أدلت به.

(تكلم بالإنكليزية)

هذه ليست المرة الأولى التي نعالج فيها مسألة مناقشات الهيئة ونتائجها المحتملة. وكل ما أود إضافته توجيه رسالتين قصيرتين إلى من لم يحضر المشاورات المغلقة – التي كانت هي القاعدة الأعم في عمل الهيئة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية – بل وحتى أولئك الذين حضروا وشاركوا في مداولاتها.

أولاً، أحثهم على أن يحكموا بأنفسهم وليس على أساس البيانات التي أدلى بها أي شخص كان –بما في ذلك بياني. وأدعوهم إلى قراءة ما كان يمكن أن يكون مشروع الوثيقة الختامية، الذي يرد في الوثيقة A/CN.10/2014/WG.I/WP.3/Rev.1. وأنا أحثهم على قراءتها. وسوف أعيد قراءتها مرة أخرى. أدعو من لم يحضروا المشاورات المغلقة إلى قراءتها ومن شاركوا في المشاورات إلى أن يعيدوا قراءتها ثانية. هل كان هناك أي شيء في ورقة العمل، التي طرحتها مجموعة من الدول لاعتمادها بعد أن قدمها الرئيس، لا يعبر عن الحقائق أو لا يعكس الوقائع أو الموضوعية أو القاسم المشترك الأدنى لما كان يمكن أن نتفق عليه بعد ثلاثة أسابيع من المداولات هذا العام وثلاث سنوات من المداولات خلال الدورة هذه؟ إنني أدعوهم إلى عدم الحكم على أساس بياني، ولكن الحكم بقلوبهم وعقولهم. هل هناك أي شيء في تلك الورقة لا يعكس واقعاً فعلياً؟

إنني أتوجه بكلامي على وجه الخصوص إلى أولئك المتكلمين الذين أخذوا الكلمة لعرقلة توافق الآراء بشأن ورقة العمل والذين أشاروا إلى فقرتين: الفقرة الثانية التي تشير إلى أن قرار الجمعية العامة دعا إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول الاتفاقية بشأن حظر الأسلحة النووية؛ والفقرة الرابعة التي تحث الداعين إلى عقد مؤتمر الشرق الأوسط على مواصلة العمل الذي يقومون به الآن. إنها حتى لا تطالبهم بأن يفعلوا أي شيء جديد؛ هي تطلب منهم فحسب مواصلة ما يقومون به من عمل الآن بغية الوفاء بولاية أوكلتها إليهم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. الرسالة الأولى هي أن عليهم أن يحكموا بأنفسهم.

الرسالة الثانية مفادها أن إنكار هذه الحقائق لا يؤدي إلى اندثارها. إنه لا يجعل هاتين الحقيقتين – حقيقة أن هناك قراراً للجمعية العامة وأن هناك دعوة لعقد مؤتمر – تذويان. ماذا ينكره علينا؟ إنه يحرمنا من الفرصة لضخ الطاقة في آلية نزع السلاح. ويحرمنا من الفرصة لتنشيط آلية نزع السلاح. لكنه لا ينكر حقيقة وجود هذين الهدفين، وأنهما لن يندثرا وسيظل يدافع عنهما أولئك الذين يؤمنون حقا وصدقاً بهدف نزع السلاح العالمي.

لقد بذلنا كل ما في وسعنا، وأعتقد أننا جميعا – من لديهم التزام صادق بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها بالفعل في محافل أو عمليات أخرى. هناك من يود أن تندثر تلك الحقائق، لكن هذا لن يحدث. سنواصل التزامنا، الذي عبر عنه خير تعبير الممثلون الذين تكلموا باسم حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية. وبعد أن أهدرنا الفرصة في هذه العملية، أعتقد أنها لم تهدر في منابر أخرى. ومجرد اجتماعنا يوم الاثنين في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ فرصة أخرى لنا لتنفيذ ما اتفقنا عليه بالفعل.

وإنني أقدر لكم، سيدي الرئيس، جهودكم المخلصة والانفتاح الذي أدرتم به هذه الاجتماعات، وأشكر رئيسي

الفريقين العاملين. وأقدر أيضاً عمل الأمانة، بقيادة السيدة أنجيلا كين، ونتطلع إلى نتيجة ناجحة في المرة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعلن اختتام هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على ما أبدته من روح بناءة، وهو ما تجلى أثناء المناقشة اليوم أيضاً. أشكرها على الدعم الذي قدمته لي ولأعضاء المكتب الآخرين الذين ساعدوني على الاضطلاع بمسؤولية تسيير أعمال الهيئة بسلاسة. وأتوجه إليهم بالشكر الخاص. ومرة أخرى، أشكر عضوي المكتب. أخيراً وليس آخراً بكل تأكيد، أود أن أخص بالشكر أمين الهيئة وأميني الفريقين العاملين وموظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب شؤون نزع السلاح. هؤلاء لا يسعني أن أثني بما فيه الكفاية على مهنيتهم وتفانيهم. كما أشكر المترجمين الشفويين وموظفي المؤتمرات والوثائق ومهندسي الصوت. أشكرهم جميعاً.

اختتام الدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن اختتام الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠١٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:١٥.